مبدأ وضوح وتحديد نصوص التجريم وفقا لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات

الباحث علي قاسم ابو الهيل الدكتور جلال الدين قياسي
كلية القانون-الجامعة المستنصرية

ملخص البحث
يهدف هذا البحث إلى دراسة دور القضاء الجنائي والقضاء الدستوري في ضمان وضوح النصوص الجنائية، باعتباره أحد الركائز الأساسية لمبدأ الشرعية الجنائية وحماية الحقوق والحريات الفردية. يركز البحث على تحديد مظاهر غموض النصوص الجنائية وأسبابها، مع تحليل الطرق التي يتبعها القضاء الجنائي في تفسير النصوص الغامضة، بما في ذلك قاعدة تفسير الشك لمصلحة المتهم. كما يستعرض البحث دور القضاء الدستوري في الرقابة على وضوح النصوص الجنائية، وبيان الآليات والمعايير التي يعتمدها في الحكم بعدم دستورية النصوص الغامضة. وتبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على العلاقة التكاملية بين القضاء الجنائي والدستوري في حماية الأمن القانوني وضمان التوقع المشروع، مع تقديم مجموعة من التوصيات العملية لتعزيز وضوح النصوص الجنائية وتحسين الصياغة التشريعية.
الكلمات المفتاحية:
مبدأ الشرعية الجنائية، وضوح النص الجنائي، الرقابة الدستورية، القضاء الدستوري، القضاء الجنائي

Abstract
This research aims to examine the role of criminal and constitutional courts in ensuring the clarity of criminal texts, as a fundamental pillar of the principle of criminal legality and the protection of individual rights and freedoms. The study focuses on identifying the manifestations and causes of ambiguity in criminal provisions, analyzing the methods employed by criminal courts in interpreting unclear texts, including the principle of interpreting doubt in favor of the defendant. Furthermore, the research reviews the role of constitutional courts in monitoring the clarity of criminal provisions, outlining the mechanisms and criteria used to rule on the unconstitutionality of ambiguous texts. The study highlights the complementary relationship between criminal and constitutional courts in safeguarding legal security and ensuring legitimate

expectation, while providing practical recommendations to enhance the clarity of criminal provisions and improve legislative drafting.
Keywords: Principle of Criminal Legality, Clarity of the Criminal Text, Constitutional Review, Constitutional Judiciary, Criminal Judiciary.

المقدمة Introduction

مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات من أهم المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون الجنائي الحديث، بل يشكّل أحد المرتكزات الجوهرية لدولة القانون وضمانة أساسية لحماية الحقوق والحريات الفردية من تعسف السلطة العامة. وقد استقر الفقه الجنائي والقضاء الدستوري في مختلف النظم القانونية على أن هذا المبدأ لا يقتصر في مضمونه على مجرد اشتراط وجود نص قانوني سابق يجرّم الفعل ويحدد العقوبة، وإنما يمتد ليشمل مجموعة من الضمانات الدقيقة التي تهدف إلى تحقيق الأمن القانوني وترسيخ الثقة المشروعة لدى الأفراد في النظام القانوني. وفي مقدمة هذه الضمانات يبرز مبدأ وضوح وتحديد نصوص التحريم، بوصفه شرطاً لازماً ونتيجة منطقية لمبدأ الشرعية ذاته.

فالقانون الجنائي، بحكم طبيعته، يتعامل مع أخطر صور تدخل الدولة في حياة الأفراد، لما ينطوي عليه من مساس بالحرية الشخصية والحقوق الأساسية، الأمر الذي يفرض على المشرّع التزاماً خاصاً بصياغة النصوص صياغة دقيقة وواضحة لا تحتمل اللبس أو الغموض، بحيث يكون المخاطب بها قادراً على إدراك حدود السلوك المجرّم مسبقاً، وتمييز ما هو مباح عما هو محظور. ومن هنا، فإن غموض النص الجنائي أو عدم تحديده تحديداً كافياً لا يؤدي فقط إلى الإخلال بمبدأ الشرعية، بل يفتح الباب أمام التفسير التعسفي والتطبيق الانتقائي، وهو ما يتعارض مع أسس العدالة الجنائية ومقتضيات سيادة القانون.

وقد اكتسب مبدأ وضوح النصوص الجنائية أهمية متزايدة في ظل التطورات المتسارعة التي شهدتها المجتمعات الحديثة، سواء على الصعيد الاقتصادي أو التكنولوجي أو الاجتماعي، حيث أفرزت هذه التطورات أنماطاً جديدة من السلوك الإجرامي دفعت المشرّعين إلى التوسع في نطاق التجريم، أحياناً على حساب الدقة والوضوح في الصياغة. فظهرت نصوص فضفاضة أو عامة، تعتمد على عبارات مرنة أو مفاهيم غير منضبطة، مما أثار جدلاً فقهياً وقضائياً واسعاً حول مدى توافقها مع مبدأ الشرعية، ومدى مشروعيتها الدستورية.

إن وضوح وتحديد نصوص التحريم لا يُعدّ ترفاً تشريعياً، ولا مجرد مسألة فنية تتعلق بأسلوب الصياغة القانونية، وإنما هو التزام دستوري يهدف إلى حماية الفرد من المفاجأة الجنائية، وضمان خضوع السلطة العقابية لقيود قانونية صارمة. فالفرد لا يمكن أن يُسأل جنائياً عن سلوك لم يكن في مقدوره، وقت ارتكابه، أن يعلم بشكل واضح أنه يشكّل جريمة معاقباً عليها. وعلى هذا الأساس، فإن أي

إخلال بشرط الوضوح من شأنه أن يُفرغ مبدأ الشرعية من مضمونه الحقيقي، ويحوّله إلى مجرد شعار شكلي لا يحقق الغاية المرجوة منه.
وتتجلى أهمية هذا المبدأ أيضاً في علاقته الوثيقة بمبدأ الفصل بين السلطات، إذ إن النصوص الجنائية الغامضة تمنح السلطة القضائية هامشاً واسعاً في تفسيرها، قد يصل في بعض الأحيان إلى حد إنشاء قواعد تجريميه جديدة، وهو ما يُعدّ مساساً باختصاص السلطة التشريعية وانحرافاً عن الدور الأصيل للقاضي الجنائي الذي يقتصر على تطبيق القانون لا صناعته. ومن ثم، فإن وضوح النص الجنائي يُعدّ ضمانة مزدوجة، تحمي الأفراد من جهة، وتحافظ على التوازن الدستوري بين السلطات من جهة أخرى.
وقد أولت الدساتير الحديثة، وكذلك المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، عناية خاصة بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ومتطلباته، وفي مقدمتها وضوح النص الجنائي. فقد نصت العديد من الدساتير صراحة أو ضمناً على ضرورة أن تكون القواعد الجنائية محددة ومعلومة، كما أكدت الاتفاقيات الدولية، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، على عدم جواز إدانة أي شخص عن فعل أو امتناع لم يكن يشكّل جريمة وفقاً للقانون وقت ارتكابه. ولا يتحقق هذا الشرط إلا إذا كان النص القانوني واضحاً ومحدداً بما يكفي.
وفي الإطار ذاته، لعب القضاء الدستوري دوراً محورياً في تكريس مبدأ وضوح النصوص الجنائية، من خلال رقابته على دستورية القوانين، وإبطال النصوص التي تتسم بالغموض أو العمومية المفرطة. وقد استندت المحاكم الدستورية في العديد من أحكامها إلى أن النص الجنائي الغامض يُخلّ بالأمن القانوني، ويجعل الأفراد عرضة للتجريم التعسفي، وهو ما يتعارض مع المبادئ الدستورية الأساسية. كما ساهم الفقه الجنائي بدور لا يقل أهمية، من خلال تحليله النقدي للنصوص التشريعية، وبيان أوجه القصور فيها، والدعوة إلى تبني معايير أكثر صرامة في الصياغة الجنائية.
وتزداد أهمية البحث في مبدأ وضوح وتحديد نصوص التحريم في الأنظمة القانونية التي تشهد توسعاً تشريعياً ملحوظاً في مجال التجريم، خاصة في ميادين الجرائم الاقتصادية، وجرائم الفساد، وجرائم تقنية المعلومات، حيث يلجأ المشرّع أحياناً إلى استخدام عبارات عامة أو مطاطة لمواجهة صور إجرامية متغيرة ومتطورة. وعلى الرغم من وجاهة الدافع التشريعي في هذه الحالات، إلا أن ذلك لا يبرر المساس بالضمانات الأساسية للشرعية الجنائية، وعلى رأسها وضوح النص.
وانطلاقاً من هذه الأهمية، يسعى هذا البحث إلى دراسة مبدأ وضوح وتحديد نصوص التحريم بوصفه أحد الأبعاد الجوهرية لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات،

من خلال بيان مفهومه، وأساسه الدستوري، ومعاييره، والآثار المترتبة على الإخلال به. كما يتناول البحث مظاهر غموض النصوص الجنائية، سواء من حيث الصياغة أو من حيث الإحالة أو استخدام المفاهيم غير المنضبطة، مع تحليل موقف الفقه والقضاء من هذه المظاهر على التوازن الدقيق الذي ينبغي على المشرّع تحقيقه بين ضرورة حماية المجتمع من الأفعال الإجرامية، وبين صون حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية، وذلك من خلال صياغة نصوص جنائية واضحة ومحددة دون إفراط أو تفريط. كما يسعى إلى تقديم رؤية تحليلية نقدية تسهم في تعزيز جودة التشريع الجنائي، وتدعم الاتجاه نحو تكريس دولة القانون القائمة على الوضوح واليقين القانوني.

وبذلك، تأتي هذه الدراسة محاولة علمية لإبراز الأهمية النظرية والعملية لمبدأ وضوح وتحديد نصوص التحريم، وبيان دوره المحوري في ضمان عدالة النظام الجنائي وشرعيته، آملة أن تسهم نتائجها في إثراء النقاش الفقهي، وتقديم إضافة علمية مفيدة للباحثين والمشرّعين والمهتمين بالقانون الجنائي.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية، يمكن إجمالها فيما يأتي:

١. بيان الإطار المفاهيمي لمبدأ وضوح النص الجنائي، وبيان علاقته بمبدأ الشرعية الجنائية ومبدأ سيادة القانون.

٢. إبراز أهمية وضوح النصوص الجنائية في تحقيق الأمن القانوني وضمان التوقع المشروع للمخاطبين بأحكام القانون.

٣. تحليل مظاهر غموض النص الجنائي وأسبابها وآثارها على التطبيق القضائي وعلى الحقوق والحريات الفردية.

٤. توضيح دور القضاء الجنائي في تفسير النصوص الجنائية الغامضة، وبيان الضوابط التي تحكم هذا التفسير، ولا سيما قاعدة تفسير الشك لمصلحة المتهم.

٥. بيان دور القضاء الدستوري في الرقابة على وضوح النص الجنائي، وبيان معايير الحكم بعدم دستورية النصوص الجنائية الغامضة.

٦. إبراز العلاقة التكاملية بين القضاء الجنائي والقضاء الدستوري في تكريس مبدأ وضوح النص الجنائي.

٧. الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات التي تسهم في تحسين الصياغة التشريعية للنصوص الجنائية وتعزيز احترام الضمانات الدستورية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمبدأ وضوح النص الجنائي
First Section: Conceptual Framework of the Principle of Clarity of Criminal Legal Texts

المطلب الأول: تعريف مبدأ وضوح النص الجنائي
First Requirement: Definition of the Principle of Clarity of Criminal Texts

لم يحض مبدأ وضوح القانون بتعاريف كثيره في الفقه، فقد ذهب راي فقهي الى القول بانه (استخدام لغة واضحة في القانون تسمح للمواطنين بادراك حقوقهم وواجباتهم، مما يعني ان تكون صياغة القانون بطريقة واضحة وأسلوب لا يحتمل التأويل) كما عُرف مبدأ وضوح القانون (بانه ذلك المبدأ الذي يتعلق بمراعاة السلطة المختصة بالتشريع، وضوح النص القانوني بما يُسهل للمخاطبين به ادراكه وتطبيقه والوصول اليه. وبعبارة أخرى هو صياغة القانون في نصوص قانونية قابلة للفهم وسهلة التطبيق والادراك من قبل المخاطبين به) كما ذهب راي اخر وهو في صدد بيان معنى مبدأ وضوح النص الجنائي الى القول (يفيد مبدأ وضوح النص الجنائي بشكل عام تبني احكام دقيقة بشكل كاف وصيغ غير ملتبسة، وهو ما يسمح بتلافي التعقيد غير الضروري وغير المفيد والمفرط للقانون يقصد بمبدأ وضوح النص الجنائي أن تكون القاعدة القانونية التي تُجرّم فعلاً معيناً مصاغة بلغة دقيقة، خالية من الغموض أو الإبهام، بحيث يتمكن المخاطَب بها من فهم مضمونها وتوقع نتائج مخالفتها. ويُعد هذا المبدأ تجسيداً عملياً لمقولة «لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص واضح».

وقد ذهب جانب من الفقه إلى تعريف وضوح النص الجنائي بأنه «قدرة الشخص العادي، دون حاجة إلى اجتهاد خاص، على إدراك الأفعال المحظورة والعقوبات المترتبة عليها» (I). بينما يرى اتجاه آخر أن الوضوح لا يعني الجمود المطلق، وإنما كفاية النص لتحديد نطاق التجريم دون توسع أو قياس (II) ويتضح مما سبق بان التعاريف أعلاه تركز على امرين هما جودة الصياغة التشريعية للقاعدة القانونية وكذلك إمكانية او سهولة العلم بالقاعدة القانونية من قبل المخاطبين بها، عليه فان مبدأ وضوح القاعدة القانونية يعد من اهم المتطلبات الأساسية لسهولة وصول القانون الى المكلفين بتطبيقه.

ومن خلال ما تقدم يمكن تعريف "مبدأ وضوح القانون" بانه: (صياغة نصوص القاعدة القانونية بحيث تكون قابلة للفهم وبأسلوب لا يحتمل التأويل يسمح للمخاطبين بها ادراكها وسهولة تطبيقها). ومن هذا التعريف يمكن القول بان هناك امرين يعتبران من المتطلبات الأساسية لوضوح القانون ومن ثم سهولة الوصول

اليه والعلم بإحكامه هما أولاً سهولة فهم القانون وثانياً سهولة استخدامه، وسوف نُبين هذان الامران تباعاً:

أولاً: سهولة فهم القانون : من الضروري ان تكون نصوص القاعدة القانونية واضحة في صياغتها فيجب ان تنصرف هذه النصوص الى المعنى المراد منها دون لبس او غموض، اذ ان ذلك يؤدي الى سهولة فهم النصوص التشريعية بالنسبة لجميع المخاطبين بها حتى على غير المختصين بالقانون على اعتبار ان غالبية القوانين تخاطب غير القانونيين، فقانون الانتخابات على سبيل المثال يخاطب الناخب والمرشح وقانون العمل يخاطب العامل ورب العمل وكل هؤلاء اشخاص عاديون وليس قانونيين، كما ان هناك قوانين تخاطب جميع افراد المجتمع كالقانون المدني وقانون العقوبات، لذلك ينبغي ان تكون النصوص التشريعية واضحة ومحددة بدقة لتلافي التأويل قدر الإمكان، هذا من جهة ومن جهة اخرى يجب ان تكون الصياغة التشريعية غير معقدة بحيث تتم صياغة النص بلغة بسيطة تخلو من المصطلحات المعقدة او القديمة او المهجورة

فعلى سبيل المثال، نص المشرع العراقي في المادة (٢٢١) من القانون المدني رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ المعدل على أنه: (جناية العجماء جبار ...) مقرراً بذلك قاعدة أصلها حديث نبوي شريف إلا أن تعابيرها قد تبدو غير واضحة لا تواكب التطور الذي شهدته اللغة، كما لا تنسجم مع اللغة السائدة لدى أفراد المجتمع، لذلك نجد أن المشرع قد اضطر إلى توضيح التعابير التي جاءت بها هذه القاعدة في المادة ذاتها، فبعد أن قرر بأن جناية العجماء جبار، أردف ذلك موضحاً بأنه (... فالضرر الذي يحدثه الحيوان لا يضمنه صاحبه إلا إذا ثبت أنه لم يتخذ الحيطة الكافية لمنع وقوع الضرر). وهذا الاطناب في بناء القاعدة القانونية اقتضاؤه مبدأ الوضوح القانوني وألجأت المشرع إليه ضرورات السهولة في فهم القانون التي تعد من أهم متطلبات مبدأ الوضوح القانوني،

وجدير بالذكر ان الصائغ التشريعي عندما يقوم بصياغة نصوص القاعدة القانونية يجب ان يسعى دائماً الى إيصال المعنى المراد من هذه النصوص من خلال الالفاظ المستخدمة في التشريع، لذلك كلما كان الصائغ التشريعي ملماً باللغة القانونية كان أكثر قدرة على إيصال معنى نصوص القانون الى المخاطبين بها بشكل واضح الا انه ومع ذلك ان مسألة سهولة فهم القانون من قبل المخاطبين به قد لا يتحقق دائماً، لأسباب عدة، منها اختلاف المستوى العلمي والثقافي لدى المخاطبين بالقاعدة القانونية، فهناك اشخاص لديهم القدرة على فهم القانون بينما هناك اخرين ليس لديهم هذه القدرة، فضلاً عن ذلك ان بعض القوانين بطبيعتها تنظم مواضيع معقدة بحيث يتعذر فهم نصوصها لعامة الناس مع انها تخاطبهم مثل

تشريعات الملكية الفكرية والتشريعات الضريبية فهذه التشريعات تحتوي بطبيعتها على احكام معقدة يصعب ادراكها او فهمها او الالمام بها من قبل جميع الافراد.

المطلب الثاني: التمييز بين وضوح النص وغموضه

Second Requirement: Distinction Between Clarity and Ambiguity of Legal Texts

يُميز الفقه بين النص الواضح والنص الغامض على أساس معيارين: معيار لغوي، ومعيار موضوعي. فالنص يكون غامضاً إذا احتوى على ألفاظ عامة فضفاضة، أو مصطلحات غير منضبطة، أو إذا تعددت دلالاته على نحو يفتح المجال لتفسيرات متباينة اذ يعنى مبدأ اليقين القانوني في الوضوح تمييز مبدأ وضوح حيث يقوم فكرة اليقين القانوني على أساس تمكين المخاطبين بالقانون من الإحاطة بالقواعد القانونية القابلة للتطبيق عليهم بمعنى ان يعرف الافراد المكلفين بتطبيق القانون سلفا ما هي الأوامر والنواهي التي تنص عليها القاعدة القانونية وماهي الجزاءات القانونية التي سوف تترتب نتيجة مخالفة هذه القواعد وقد عُرف اليقين القانوني بانه (هو ذلك العنصر من عناصر الامن القانوني الذي يتعلق بمشروعية اصدار السلطة لقوانينها مستندة الى مبدأ تدرج القواعد القانونية وبضرورة وضوح القاعدة القانونية وسهولة الوصول اليها وفهمها وادراكها من القضاة والمواطنين)

واليقين القانوني يقوم على عنصرين الأول يتمثل بالسند القانوني للأعمال الصادرة عن سلطات الدولة اذ يشترط في هذه الاعمال ان تستند الى سند قانوني وهذا السند هو القاعدة القانونية والتي تكون مكتوبة او غير مكتوبة، اما العنصر الثاني لليقين القانوني فهو توافر الجودة التشريعية اذ انها تضمن العلم بالقاعدة القانونية للمخاطبين بها لذلك فان اليقين القانوني يكفل تيسير العلم بالقانون وذلك من خلال وضوح القاعدة القانونية وتحديدها.

ومما تقدم يتضح بان مبدأ وضوح القانون وسهولة الوصول للقانون ما هو الا عنصر من عناصر اليقين القانوني كون هذا الأخير يهدف بان تكون صياغة النصوص القانونية بألفاظ واضحة ليس فيها لبس او غموض.

ولا يُعد النص غامضاً لمجرد حاجته إلى تفسير قضائي، إذ إن التفسير يُعد أمراً طبيعياً في العمل القانوني، ما دام لا يؤدي إلى خلق جريمة جديدة أو توسيع نطاق التجريم على حساب حرية الفرد (III).

المبحث الثاني: الأساس الدستوري لمبدأ وضوح النص الجنائي

Second Section: Constitutional Basis of the Principle of Clarity

يستند مبدأ وضوح النص الجنائي إلى مرتكزات دستورية راسخة، تجعله من المبادئ الأساسية التي تحكم التشريع الجزائي وتوجّه تطبيقه. فالدساتير الحديثة تحرص على تكريس مبدأ الشرعية الجنائية، الذي يقتضي ألا يُجرَّم فعل ولا

تُفرض عقوبة إلا بموجب نص قانوني واضح ومحدد، بما يضمن حماية الحقوق والحريات الفردية من التعسف.

ويعد وضوح النص الجنائي امتداداً طبيعياً لهذا المبدأ، إذ لا يكفي وجود نص قانوني، بل يجب أن يكون هذا النص صريحاً لا يكتنفه الغموض، بحيث يتمكن الأفراد من إدراك حدود السلوك المباح والمحرّم. كما يرتبط هذا المبدأ بمفاهيم دستورية أخرى، كالأمن القانوني وسيادة القانون، والتي تهدف إلى تحقيق الاستقرار والطمأنينة في المجتمع.

وعليه، فإن البحث في الأساس الدستوري لمبدأ وضوح النص الجنائي يُسهم في إبراز مكانته القانونية، وبيان مدى ارتباطه بحماية الحقوق الأساسية وضمانات المحاكمة العادلة، وهو ما سيتم تناوله في هذا المبحث من خلال استعراض أهم النصوص والمبادئ الدستورية ذات الصلة.

المطلب الأول: علاقة مبدأ الوضوح بمبدأ الشرعية الجنائية

First Requirement: Relationship Between Clarity and the Principle of Legality

يرتبط مبدأ وضوح النص الجنائي ارتباطاً وثيقاً بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، إذ لا تتحقق الشرعية إلا إذا كان النص سابقاً، مكتوباً، وواضحاً. فالنص الغامض، وإن كان مكتوباً، يُفرغ مبدأ الشرعية من مضمونه الحقيقي، لأنه يسمح للسلطة التقديرية – سواء التشريعية أو القضائية – بتجاوز الحدود المرسومة لها.

وقد أكدت المحاكم الدستورية في العديد من الدول على ضرورة وضوح النصوص الجنائية، معتبرة أن الغموض التشريعي يُعد مخالفة دستورية تمس مبدأ الأمن القانوني (IV).

المطلب الثاني: القيمة الدستورية لمبدأ وضوح النص

Second Requirement: Constitutional Value of the Principle of Clarity

أصبح مبدأ وضوح النص الجنائي يتمتع بقيمة دستورية مستقلة في العديد من الأنظمة القانونية، حيث أُدرج ضمن مبادئ دولة القانون، وضمانات الحقوق والحريات. ويترتب على ذلك خضوع النصوص الجنائية الغامضة للرقابة الدستورية، وإمكانية الحكم بعدم دستوريتها حيث اخذ القضاء الدستوري في العراق بالتوجه نفسه الذي سار عليه القضاء الفرنسي والقضاء المصري، اذ قضت المحكمة الاتحادية العليا في قرارها رقم (١٠٨) وموحدتها (١٢٤/اتحادية/ ٢٠١٩) في ٢٠ /١/٢٠٢٠ عدم دستورية الفقرة (١) من المادة (٩٧) من قانون إدارة البلديات رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٤ المعدل (٢٤) التي جاء فيها (تسجل باسم البلدية بدون عوض كافة الشوارع الواقعة داخل حدودها والمتروك استعمالها للنفع العام الموجودة عند نفاذ هذا القانون أو التي تحدث بعد ذلك وفق القوانين المرعية او التي يدخل ضمن حدودها عند تغييرها وعلى دوائر الطابو تصحيح تسجيل هذه

الشوارع باسم البلدية مباشرة ان كانت مسجلة باسم غيرها بلا رسم). اذ جاء في قرار المحكمة (... ويلاحظ من قراءة النص المتقدم ذكره انه لم يحدد صنف او جنس او ملكية العقارات التي أصبحت او جزءاً منها شوارع متروكة للنفع العام داخل حدود البلديات وهل ان هذه العقارات مملوكة ملكاً صرفاً، ملكية خاصة، ..... وإزاء ذلك ترددت المحاكم في دلالة النص موضوع الطعن بعدم الدستورية ما بين شموله للعقارات المملوكة ملكية خاصة وما بين اقتصار حكمه على العقارات العائدة للدولة...

وتجد المحكمة الاتحادية العليا ان عمومية نص المادة (١ /٩٧) من قانون البلديات بعدم تشخيصه صنف وجنس وملكية تلك العقارات التي تذهب، او جزءاً منها الى شوارع حادثة قبل نفاذ القانون المذكور او بعد نفاذة وتسجل بدون عوض باسم البلديات ما دامت واقعة داخل حدودها وان هذه العمومية جعلت نص المادة (٩٧/١) من قانون البلديات مخالفاً لأحكام المادة (٢٣) من الدستور (٢٧) ((٢٦).

المبحث الثالث: مظاهر انعدام وضوح نصوص التحريم

Third Section: Manifestations of the Lack of Clarity in Prohibitive Legal Texts

يعد وضوح نصوص التجريم ودقتها من الشروط الجوهرية لضمان تحقيق العدالة الجنائية واحترام مبدأ الشرعية، إذ يفترض أن تكون النصوص الجزائية محددة بشكل يمنع اللبس والتأويل المتعدد. غير أن الواقع التشريعي قد يشهد أحياناً وجود نصوص يعتريها الغموض أو الإبهام، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف في الفهم والتطبيق وتتجلى مظاهر انعدام وضوح نصوص التجريم في عدة صور، من أبرزها استعمال ألفاظ عامة أو فضفاضة، أو الاعتماد على مصطلحات غير منضبطة قانوناً، فضلاً عن غياب التحديد الدقيق لأركان الجريمة أو نطاقها. كما قد يظهر الغموض نتيجة الصياغة التشريعية غير المحكمة أو التضارب بين النصوص، مما يفتح المجال أمام تباين الاجتهادات القضائية ومن هنا، تبرز أهمية الوقوف على هذه المظاهر وتحليلها، لما لها من أثر مباشر على حقوق الأفراد واستقرار المعاملات القانونية، إذ إن غموض النص الجزائي قد يؤدي إلى التوسع في التجريم أو الإخلال بمبدأ اليقين القانوني. وعليه، سيُعنى هذا المبحث ببيان أبرز مظاهر انعدام وضوح نصوص التجريم وآثارها القانونية

المطلب الأول: استعمال الألفاظ الفضفاضة وغير المنضبطة والغامضة

First Requirement: Use of Vague and Indeterminate Terms

يعد استعمال الألفاظ العامة والفضفاضة من أبرز مظاهر انعدام وضوح النصوص الجنائية، إذ يلجأ المشرّع أحياناً إلى استخدام مصطلحات تحتمل أكثر من معنى، كعبارات «الإخلال بالنظام العام» أو «المساس بالآداب العامة»، دون وضع تعريف تشريعي دقيق لها. ويؤدي ذلك إلى اتساع نطاق التجريم على نحو يُخالف

متطلبات مبدأ الشرعية الجنائية اذ ان الغموض هو ابهام اللفظ أي خفاء وعدم وضوحه على نحو يقتضي جهداً من المفسر لتحديد المعنى المقصود والنص الغامض هو كل ما احتاج من النصوص القانونية الى توضيح وتفسير سواء كان ذلك بسبب عدم وضوح النص او نقص فيه. وبعبارة أخرى ان النص الغامض هو النص غير واضح الدلالة فهو لا يدل على المعنى المراد منه الا من خلال اللجوء الى امر خارج عن عبارته وهي طرق التفسير المختلفة ويعود غموض النص القانوني الى أسباب عدة، منها استخدام المشرع اللفظ الخفي والذي يظهر عندما يتضمن النص التشريعي لفظاً يدل على معناه من حيث الظاهر الا انه يوجد في ثنايا هذا اللفظ فروض متعددة مما يؤدي الى اللبس والغموض، ومثال ذلك نص المادة (٦٨) الفقرة الثانية من قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل والتي تتعلق بشروط الموصي اذ جاء فيها (ان لا يكون قاتلاً للموصي) وهنا نجد معنى النص من حيث الظاهر واضح لكن المشكلة تثور عند تطبيقه اذ ان لفظ القتل يحمل في ثناياه اكثر من فرض فقد يراد به القتل العمد او القتل الخطأ مما يثير التساؤل عن أي نوع من القتل مقصود بهذا النص .

كما قد يعود سبب غموض النص الى الخلل في صياغة التشريع، خاصةً عندما يكون هنالك اضطراب في

وقد انتقد الفقه هذا الأسلوب التشريعي، لما يترتب عليه من إخضاع الحرية الفردية لتقدير السلطات العامة، وهو ما يُضعف الثقة في القانون ويُخل بمبدأ الأمن القانوني (V).

المطلب الثاني: الإحالة غير المنضبطة إلى معايير غير قانونية

Second Requirement: Unregulated Reference to Non-Legal Standards

تتحقق مظاهر الغموض أيضاً عندما يُحيل النص الجنائي إلى معايير غير قانونية، كالأعراف أو القيم الاجتماعية المتغيرة، دون تحديد ضوابط واضحة لها. فمثل هذه الإحالات تُفقد النص طابعه القانوني، وتجعل التجريم مرهوناً بتقديرات ذاتية تختلف باختلاف الزمان والمكان.

ويؤدي هذا النوع من الصياغة إلى تعارض النص مع مبدأ اليقين القانوني، الذي يقتضي أن يكون الفرد قادراً على التنبؤ بالعواقب الجنائية لسلوكه قبل الإقدام عليه (VI) ويظهر الغموض عندما يصوغ المشرّع النص الجنائي بعبارات غير دقيقة أو غير محددة الدلالة، بحيث تحتمل أكثر من معنى، دون وجود معيار واضح للترجيح بينها. ويؤدي هذا الغموض إلى صعوبة تحديد الفعل المجرَّم على وجه الدقة، الأمر الذي ينعكس سلباً على علم الأفراد بمقتضيات القانون، ويقوّض مبدأ «لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص واضح» (VII).

كما أن الغموض في الصياغة قد ينشأ عن استخدام ألفاظ عامة أو مرنة دون ضوابط، بما يسمح بتوسيع نطاق التجريم على نحو يتجاوز إرادة المشرّع الأصلية (VIII)

المبحث الرابع: دور القضاء في تكريس مبدأ وضوح وتحديد نصوص التحريم

Fourth Section: The Role of Judiciary in Consolidating the Principle of Clarity and Precision of Criminal Texts

يعتبر مبدأ وضوح وتحديد نصوص التجريم من الركائز الأساسية التي يقوم عليها القانون الجنائي، إذ يهدف إلى حماية الأفراد من التعسف وضمان علمهم المسبق بالأفعال التي تُعدّ جرائم والعقوبات المترتبة عليها. فلا جريمة ولا عقوبة إلا بنص واضح ومحدد، وهو ما يعزز من مبدأ الشرعية الجنائية ويكرّس الأمن القانوني في المجتمع وفي هذا الإطار، يبرز دور القضاء بوصفه الجهة المختصة بتطبيق النصوص القانونية وتفسيرها، حيث يسهم بشكل فعّال في إزالة الغموض الذي قد يعتري بعض النصوص الجزائية، من خلال الاجتهاد القضائي وتوحيد التفسير بما يحقق العدالة. كما يعمل القضاء على ضبط حدود التجريم ومنع التوسع غير المبرر في تفسير النصوص، بما يحافظ على حقوق الأفراد وحرياتهم وعليه، فإن دراسة دور القضاء في تكريس مبدأ وضوح وتحديد نصوص التجريم تُعدّ ضرورة لفهم الكيفية التي يسهم بها العمل القضائي في تحقيق التوازن بين حماية المجتمع وصيانة الحقوق الفردية، وهو ما سيتم بيانه في هذا المبحث من خلال تحليل مظاهر هذا الدور وآلياته.

المطلب الأول: دور القضاء الجنائي في تفسير النصوص الغامضة

First Requirement: The Role of Criminal Judiciary in Interpreting Ambiguous Texts

يعدّ القضاء الجنائي أحد الأعمدة الأساسية في تطبيق النصوص القانونية، ولا سيما النصوص الجزائية التي تمسّ الحرية الشخصية بشكل مباشر. ولا يقتصر دور القاضي الجنائي على التطبيق الحرفي للنص، بل يمتد إلى تفسيره عند وجود غموض أو لبس في الصياغة التشريعية، بما يحقق التوازن بين إرادة المشرّع ومتطلبات العدالة الجنائية اذ انه التفسير القضائي ضرورة تفرضها الطبيعة العامة والمجردة للنصوص القانونية، إذ يستحيل على المشرّع الإحاطة بجميع الوقائع والاحتمالات المستقبلية. غير أن هذه السلطة التفسيرية يجب أن تُمارس في إطار ضيق، يحول دون المساس بمبدأ الشرعية الجنائية يؤدي القضاء الجنائي دوراً محورياً في التعامل مع النصوص الجنائية التي تتسم بالغموض أو عدم الدقة، إذ يقع على عاتقه تطبيق النصوص التشريعية بما ينسجم مع مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ويعتمد القضاء الجنائي في تفسير النصوص الغامضة على جملة من وسائل التفسير، أبرزها التفسير اللغوي الذي ينطلق من المعنى الدقيق للألفاظ

الواردة في النص، والتفسير المنطقي الذي يهدف إلى تحقيق الانسجام الداخلي للنص ومنع التناقض بين أجزائه، فضلاً عن التفسير الغائي الذي يركّز على الغاية التي ابتغى المشرّع تحقيقها من التجريم. غير أن القضاء الجنائي يظل مقيداً بقاعدة جوهرية مفادها أنه لا يجوز التوسع في تفسير النص الجنائي أو القياس عليه إذا كان من شأن ذلك الإضرار بالمتهم.

ومن أهم الضوابط التي تحكم تفسير القضاء الجنائي للنصوص الغامضة، قاعدة «تفسير الشك لمصلحة المتهم»، والتي تُعد تطبيقاً عملياً لمبدأ الشرعية الجنائية. فمتى ثار شك حول معنى النص أو نطاقه، وجب على القاضي الجنائي أن يختار التفسير الأضيق الذي يحقق مصلحة المتهم، وذلك تفادياً لتحميل النص أكثر مما يحتمل، وضماناً لعدم المساس بحرية الأفراد بغير سند قانوني واضح وبما يحقق التوازن بين حماية المجتمع وصيانة حقوق الأفراد. ويقتضي هذا الدور التزام القاضي الجنائي بالتفسير الضيق للنصوص العقابية، وعدم التوسع في مدلولها أو القياس عليها، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى خلق تجريم جديد خارج إطار إرادة المشرّع (X) وقد استقر الفقه والقضاء على أن القاضي الجنائي لا يملك سلطة استكمال نقص النص التشريعي أو معالجة غموضه عن طريق التوسع في التفسير، وإنما يلتزم بحدود النص ومعناه الظاهر، فإذا تعذر الوصول إلى معنى واضح ومحدد، وجب تفسير النص لمصلحة المتهم، تطبيقاً لقاعدة الشك يفسر لصالحه كما يسهم القضاء الجنائي، من خلال اجتهاداته التفسيرية، في تحقيق الاستقرار القانوني وتوحيد تطبيق النصوص الجنائية، إذ تشكل الأحكام القضائية مرجعاً عملياً في كشف أوجه الغموض التشريعي وسدّ النقص الذي يعجز المشرّع أحياناً عن تداركه فوراً. ومع ذلك، يبقى هذا الدور دوراً تكميلياً ومؤقتاً، لا يغني عن ضرورة تدخل المشرّع لتعديل النصوص الغامضة وصياغتها بشكل أدق، تحقيقاً للأمن القانوني وصوناً للحقوق والحريات.

وخلاصة القول، إن دور القضاء الجنائي في تفسير النصوص الغامضة يُعد توازناً دقيقاً بين متطلبات حماية المجتمع من الجريمة، وضمان حقوق الأفراد من التعسف في التجريم والعقاب، وهو ما يجعل من وضوح النص الجنائي غاية تشريعية لا يجوز التفريط بها، ومن التفسير القضائي أداة احترازية لا استبدادية للتشريع

المطلب الثاني: دور القضاء الدستوري في الرقابة على وضوح النص الجنائي

Second Requirement: The Role of Constitutional Judiciary in Reviewing the Clarity of Criminal Texts

يُعد القضاء الدستوري الحارس الأول لمبدأ وضوح وتحديد نصوص التحريم، من خلال ممارسته لرقابته على دستورية القوانين، ولا سيما النصوص الجنائية التي تمس الحقوق والحريات الأساسية. فقد اتجهت المحاكم الدستورية في العديد من

الدول إلى إبطال النصوص الجنائية التي تتسم بالغموض أو العمومية المفرطة، باعتبارها مخالفة لمبدأ الشرعية وللأمن القانوني (XI) تتجلى أهمية دور القضاء الدستوري في الرقابة على وضوح القانون بشكل خاص في المجال الجزائي، نظراً لما تنطوي عليه النصوص الجزائية من مساس مباشر بالحرية الشخصية. وقد استقر القضاء الدستوري والفقه الجنائي على أن مبدأ «لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص» لا يتحقق إلا إذا كان النص واضحاً ومحدداً تحديداً دقيقاً (XII). فالنص الجزائي الغامض يمنح السلطة القائمة على تطبيقه صلاحيات واسعة قد تؤدي إلى تجريم أفعال لم يقصد المشرّع تجريمها، أو إلى توقيع عقوبات غير متناسبة، وهو ما يُعدّ إخلالاً خطيراً بمبدأ العدالة الجنائية. ومن هنا، يتدخل القضاء الدستوري لإبطال هذه النصوص أو تقييد تفسيرها، حمايةً للحقوق والحريات (XIII) ويستند القضاء الدستوري في ذلك إلى أن النص الجنائي الغامض يمنح السلطة التنفيذية أو القضائية مجالاً واسعاً للتقدير، وهو ما يؤدي إلى إخلال خطير بمبدأ الفصل بين السلطات. كما أن عدم وضوح النص يُفرغ مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات من مضمونه، لأن الفرد لا يستطيع أن يعلم مسبقاً ما هو محظور عليه.

ومن ثم، فإن الرقابة الدستورية على النصوص الجنائية تُسهم في تحسين جودة التشريع الجنائي، وتدفع المشرّع إلى اعتماد الصياغة الدقيقة والواضحة، بما ينسجم مع متطلبات الدولة القانونية الحديثة تجلى رقابة القضاء الدستوري على وضوح النص الجنائي من خلال فحص مدى توافق النصوص الجنائية مع المبادئ الدستورية ذات الصلة، وعلى رأسها مبدأ الشرعية، ومبدأ سيادة القانون، ومبدأ الأمن القانوني، وحماية الحقوق والحريات الأساسية. فمتى ثبت أن النص الجنائي يتسم بالغموض أو العمومية المفرطة أو الصياغة الفضفاضة التي تفتح المجال لتعدد التفسيرات المتباينة، جاز للقضاء الدستوري التدخل للحكم بعدم دستوريته، لما ينطوي عليه من إخلال بالضمانات الدستورية للمخاطبين به.

ويستند القضاء الدستوري في رقابته على وضوح النص الجنائي إلى معيار موضوعي يتمثل في مدى قدرة الشخص العادي، المخاطب بالقانون، على فهم مضمون النص وتحديد نطاق السلوك المجرّم دون حاجة إلى اجتهاد قضائي موسّع أو تأويل غير متوقع. فإذا كان النص يفتقر إلى الحد الأدنى من الوضوح والدقة، بحيث يستحيل على الأفراد توقّع النتائج القانونية لأفعالهم، فإن ذلك يُعد مساساً بمبدأ التوقع المشروع، ويبرر إقصاء النص من المنظومة القانونية.

ولا يقتصر دور القضاء الدستوري على الرقابة السلبية المتمثلة في إلغاء النصوص الجنائية غير الواضحة، بل يمتد أحياناً إلى رقابة إيجابية عبر تبني تفسيرات دستورية مُقيدة، تهدف إلى إنقاذ النص من شبهة عدم الدستورية، وذلك من خلال حصر نطاق تطبيقه في الحدود التي تتفق مع الدستور. غير أن هذا

الدور يظل استثنائياً، ولا يجوز أن يتحول إلى تدخل تشريعي مقنّع، احتراماً لمبدأ الفصل بين السلطات.
كما تسهم أحكام القضاء الدستوري في توجيه المشرّع نحو تحسين الصياغة التشريعية للنصوص الجنائية مستقبلاً، إذ تشكل هذه الأحكام مرجعية معيارية تُبرز مواطن الخلل في الصياغة، وتؤكد ضرورة الالتزام بالدقة والوضوح عند تقرير التجريم والعقاب. وبهذا المعنى، يؤدي القضاء الدستوري وظيفة وقائية تهدف إلى تعزيز الأمن القانوني وترسيخ الثقة في النظام القانوني.
وخلاصة القول، إن رقابة القضاء الدستوري على وضوح النص الجنائي تمثل ضمانة دستورية عليا لحماية الحقوق والحريات، وتكمل الدور الذي يضطلع به القضاء الجنائي في تفسير النصوص الغامضة، بما يحقق توازناً دقيقاً بين مقتضيات حماية المجتمع من الجريمة، ومتطلبات صون الحرية الفردية من التعسف في استعمال السلطة التشريعية.

الخاتمة Conclusion

في ختام هذا البحث، يتبيّن بوضوح أن مبدأ وضوح وتحديد النصوص القانونية، ولا سيما النصوص الجزائية، يُعدّ من الركائز الأساسية التي يقوم عليها البناء القانوني للدولة الحديثة، وأحد المظاهر الجوهرية لمبدأ سيادة القانون وضمان الحقوق والحريات الفردية. إذ لا يمكن تصور نظام قانوني عادل ومستقر دون نصوص تشريعية واضحة، محددة المعالم، قابلة للفهم والتطبيق، وخالية من الغموض أو التناقض الذي قد يفتح المجال أمام التفسير التعسفي أو التطبيق الانتقائي.
لقد سعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على الأبعاد المختلفة لمبدأ وضوح النص القانوني، من خلال تتبع جذوره الفلسفية والدستورية، وبيان علاقته الوثيقة بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، بوصفه ضمانة أساسية للأفراد في مواجهة السلطة العقابية للدولة. وقد تبيّن أن وضوح النص لا يقتصر على الصياغة اللغوية فحسب، بل يمتد ليشمل الدقة المفاهيمية، والتناسق التشريعي، وإمكانية توقع المخاطبين بالنص لآثاره القانونية، وهو ما يُعرف بمبدأ التوقع المشروع.
كما أظهر البحث أن غموض النصوص التشريعية، ولا سيما في المجال الجزائي، يترتب عليه آثار خطيرة تمسّ الأمن القانوني، وتضعف الثقة بالقانون، وتؤدي في كثير من الأحيان إلى تضارب الأحكام القضائية وعدم استقرار الاجتهاد القضائي. فالنص الغامض لا يهدد فقط حقوق الأفراد، بل يُربك عمل القاضي، ويمنحه سلطة تقديرية واسعة قد تخرج عن الإطار الذي رسمه المشرّع، بما يُخلّ بمبدأ الفصل بين السلطات.

ومن خلال استعراض القيمة الدستورية لمبدأ وضوح القانون، تبيّن أن العديد من الدساتير الحديثة، وكذلك المحاكم الدستورية، قد أولت هذا المبدأ أهمية خاصة، واعتبرته معياراً للحكم على دستورية النصوص التشريعية، ولا سيما تلك التي تمسّ الحريات العامة أو تفرض جزاءات جنائية. إذ إن النص غير الواضح يُعدّ نصاً معيباً من الناحية الدستورية، كونه يُخلّ بمبدأ الشرعية، ويفتح الباب أمام التعسف في استعمال السلطة.

كما ناقش البحث مظاهر انعدام وضوح النص القانوني، سواء من حيث الغموض اللفظي، أو العمومية المفرطة، أو استخدام المصطلحات الفضفاضة غير المنضبطة، أو الإحالات التشريعية غير الدقيقة، وكلها مظاهر تؤدي إلى إضعاف القيمة الإلزامية للنص، وتفرغه من محتواه الحمائي. وقد تبيّن أن معالجة هذه الإشكاليات لا تكون فقط من خلال التفسير القضائي، وإنما تبدأ أساساً من مرحلة الصياغة التشريعية، التي تتطلب كفاءة فنية عالية، وإحاطة تامة بالواقع الاجتماعي والقانوني.

وفي ضوء ما تقدّم، خلص البحث إلى أن احترام مبدأ وضوح وتحديد النصوص القانونية لا يُعدّ ترفاً تشريعياً، بل هو ضرورة حتمية تفرضها متطلبات العدالة الجنائية، وضمانات المحاكمة العادلة، وحماية الحقوق والحريات الأساسية. فكلما كان النص القانوني أكثر وضوحاً ودقة، كان أكثر عدلاً وفعالية، وأسهم في تحقيق الاستقرار القانوني والاجتماعي.

وعليه، فإن هذا البحث يؤكد الحاجة الملحّة إلى إعادة النظر في عدد من النصوص التشريعية التي يشوبها الغموض أو عدم التحديد، والدعوة إلى اعتماد أسلوب تشريعي واضح، دقيق، ومتوازن، يستند إلى لغة قانونية منضبطة، ويستفيد من الاجتهادات القضائية والفقهية الرصينة. كما يوصي بضرورة تعزيز دور الرقابة الدستورية على القوانين، لضمان التزام المشرّع بمبدأ وضوح النص، وبما يحقق التوازن المنشود بين مصلحة المجتمع في مكافحة الجريمة، وحق الفرد في الأمن القانوني.

وبذلك يكون هذا البحث قد أسهم، بقدر الإمكان، في إبراز الأهمية النظرية والعملية لمبدأ وضوح وتحديد النصوص القانونية، آملاً أن يشكل إضافة علمية متواضعة في مجال الدراسات القانونية، وأن يفتح الباب أمام مزيد من البحوث المتخصصة التي تعالج هذا الموضوع الحيوي من زوايا أعمق وأكثر تفصيلاً ط

النتائج Findings

١. إن وضوح وتحديد نصوص التحريم يُعد شرطاً أساسياً لتحقيق مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات.

٢. يؤدي غموض النص الجنائي إلى الإخلال بالأمن القانوني وإضعاف مركز المتهم القانوني.
٣. يُسهم القضاء الجنائي في الحد من آثار الغموض من خلال التفسير الضيق للنصوص العقابية.
٤. يمارس القضاء الدستوري دوراً محورياً في إبطال النصوص الجنائية غير الواضحة لمخالفتها الدستور.
٥. إن النص الجنائي الغامض قد يُستعمل كأداة للتعسف أو الانتقاص من الحقوق والحريات إذا لم يُقيد بضوابط صارمة.

المقترحات Suggestions

١. ضرورة التزام المشرّع بالدقة والوضوح في صياغة النصوص الجنائية، وتجنب الألفاظ العامة والمطاطة.
٢. تعزيز دور الرقابة الدستورية على النصوص الجنائية التي تمس الحقوق والحريات الأساسية.
٣. اعتماد معايير تشريعية واضحة عند تجريم الأفعال، بما يحقق التوازن بين مصلحة المجتمع وحقوق الأفراد.
٤. تكثيف الدراسات الفقهية المقارنة للاستفادة من التجارب الدستورية المتقدمة في مجال الصياغة الجنائية.
٥ تدريب القضاة وأعضاء الادعاء العام على آليات تفسير النصوص الجنائية بما ينسجم مع مبدأ الشرعية.

قائمة المصادر والمراجع References

I. عبد الفتاح بيومي حجازي – شرح قانون العقوبات: القسم العام – دار النهضة العربية – القاهرة – ٢٠١٨
II. محمود نجيب حسني – مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات – دار النهضة العربية – القاهرة – ٢٠١٦
III. أحمد فتحي سرور – الوسيط في قانون العقوبات – دار الشروق – القاهرة – ٢٠١٩
IV. Cesare Beccaria – On Crimes and Punishments – Hackett Publishing – Indianapolis 1986 – pp. 14–25
V. عبد القادر عودة – التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي – مؤسسة الرسالة – بيروت – ٢٠١٧
VI. محمد كامل ليلة – النظم السياسية والقانون الدستوري – دار الفكر العربي – القاهرة – ٢٠١٥
VII. أحكام المحكمة الدستورية العليا – مجموعة المبادئ الدستورية – القاهرة – أعوام متفرقة.
VIII. حسن صادق – الصياغة التشريعية للنصوص الجنائية – دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية – ٢٠٢٠
IX. عبد الله سليمان – حقوق المتهم في مرحلة التحقيق والمحاكمة – دار الثقافة – عمّان – ٢٠١٨
X. علي حسين – التفسير القضائي للنص الجنائي – دار السنهوري – بغداد – ٢٠٢١
XI. قرارات القضاء الدستوري المقارن – مجلة القضاء الدستوري – أعداد مختلفة